مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ISSN: 2602/7410
المجلد:02-العدد:01.....فيفري 2021

التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها

Sustainable development between the concept and the achieved requirements

خلفة سارة (1)
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2
psy.sara@hotmail.fr

عيساوي فلة (2)
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2
fellapsych@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/01 تاريخ القبول: 2021/01/06 تاريخ النشر: 2021/02/18

الملخص:
يجمع العديد من الباحثين على أن التنمية المستدامة تعني تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق احتياجاتهم الخاصة. و التنمية المستدامة هي العملية الشاملة المعالجة لجميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، بهدف التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاجتماعي.

ولقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين و الأكاديميين في مجال البيئة و الاقتصاد وعلم الاجتماع و أصبح الشغل الشاغل للدول النامية بطرحه في المحافل الدولية خاصة منظمات هيئة الأمم المتحدة للتنمية و حماية البيئة و الهيئات المختصة بالموارد الطبيعية و غيرها.

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة لدراسة هذا الموضوع ومحاولة تسليط الضوء عليه بعرض مجموعة من العناصر الموضحة له من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الدول النامية، الاحتياجات

Abstract

reaseachers argue that the sustainable development means realising the needs of the current generations without affecting the ability of future generations to fullfil their needs .And the sustainable development is an overall process which handle all economic, social and political aspects in order to reduce the pressure of poverty on the world's poors by providing a safe and sustainable life through reducing the natural resources , environment degradation, cultural and social deffect .

The researchers as well as academics in fields of environment, economy and sociology were interested in this notion which became the major concern of the developing countries by putting up this issue in international forums mainly the United Nations bodies for development and environment protection , and the authorities concerned in natural resources etc.

From this stand point, there was a need to study this issue, and try to highlight it by presenting a set of illustrative elements in this research.

key-words: sustainable development , environment developing countries, needs

-مقدمة:

إن التنمية المستدامة تحتل مكانة بارزة في المحافل الدولية اليوم، بطرحها كموضوع مستعجل و ضروري في اجتماعات و ندوات الهيئات العالمية، و قد أصبحت مطلبا أساسيا و كذلك من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، لأنها تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات المختلفة بين الأجيال المتعاقبة، وتسمح بمعالجة ظاهرة الفقر وزيادة متوسط دخل الفرد إضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الوصول إلى الرفاه الاقتصادي و المعيشي. و بما أن عملية التنمية المستدامة تعني أنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، وتسعى إلى التوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية مع تجنب تلويث البيئة، ومنه لتحقيق هذه التنمية وجب دمج عدة أبعاد: الاقتصاد و البيئة، المجتمع، السياسة، الثقافة و التكنولوجيا، وهذا ما يبرز خصائصها كالتكامل و الشمولية، التعقيد و غير ذلك.

و ما يلاحظ على الدول النامية أنها تعاني من الكثير من المشاكل التي أصبحت تعرقل عملية التنمية المستدامة، على سبيل المثال نذكر ضعف معدل النمو الاقتصادي، تفشي ظاهرة البطالة، حدة الفقر، التلوث البيئي، الاستهلاك المغير معقول للطاقة ...الخ و بالتالي وجب على تلك الدول إحداث تغييرات هيكلية و عميقة في مجتمعاتها تمس جميع أبعاد التنمية المستدامة.

ومما سبق ذكره، نطرح الإشكال التالي:

ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ ما هي خصائصها و أبعادها؟ ما هي أهدافها؟ ما هي مبادئها، متطلباتها و مؤشراتها؟

- أولا: أولا: التنمية

التنمية لغة تعني الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله. وهي لا تبتعد عن هذا المعنى في اللغات الأخرى كالفرنسية و الانجليزية. إذ تعرف على أنها عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها اجتماعيا لنمو قوى الإنتاج.كما أنها تلك الجهود التي تسعى إلى تطوير و تحسين الاقتصاد ونمط معيشة جماعة معينة سواء أو عن طريق خلق مناصب شغل دائمة وزيادة مداخيل الأفراد و التقليل من فرص الضرائب عليهم، و هي خبرات متوالية من أجل خدمة الأفراد و الجماعات، فالتزايد في هذه الخيارات كان و مازال المشروع الهام للتنمية.(فريمش مليكة:2012، ص45)

ثانيا: التنمية المستدامة

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. و في سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية (مراد ناصر: 2010، ص 133).

و هناك تعريفات متعددة و متباينة للتنمية المستدامة إلا أن كلا منها يدور حول معان متقاربة منها:

- التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم.
- التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي.(سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي:1427 ه. د ص)

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي: التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.(حنيش أحمد :2018، د ص).

من خلال التعاريف الواردة حول هذا المفهوم يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تنمية البيئة ومواردها و أفرادها آخذة بعين الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بموارد الأرض.

الفرق بين التنمية، النمو ، التحديث:

إنه ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق لمصطلح التنمية، و هذا لارتباطها ببعض المصطلحات الأخرى كالتقدم le progrès، التحديث modernization، و النهضة renaissance و قد يرجع ذلك إلى غموض المصطلحات أو ابتذالها أحيانا، فإذا أخذنا فكرة التقدم مثلا، فيمكن القول عنها بأنها معقدة و مركبة ومتعددة الجوانب، حيث يقول عنها الاقتصادي الأمريكي simon kuzents سيواصل التقدم أو الإنتاج الاقتصادي نموه بدون انقطاع و بشكل إيجابي كل عام، و أن أبناءنا و أطفالنا الصغار سيكونون أكثر منا غنى، و إن كانوا أكبر عددا، إلى الحد الذي ستكون فيه المشكلات المادية أكبر منهم، و سيتوفرون على أدوات أقوى لإعادة تنظيم محيطهم.

أما الحداثة فقد عرفت على أنها الزيادة المستمرة في الاقتصاد سواء في الإنتاج أو الاستهلاك و يجب الاستمرار فيه لفترة طويلة إلى جانب الزيادة في فعالية مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات وتعزيز الحركة في المجتمع. كما حاول مفكرون آخرون تلخيص جوانب التحديث في: التصنيع، الفعالية الديمقراطية وتوسيع مشاركة الشعب في الحياة السياسية، تحول الأنشطة البشرية و المراكز السكانية من الريف إلى المدينة، زيادة حركة المجتمع وتوسيع تأسيس العلاقات الاجتماعية، استبدال الأسلوب التقليدي في تفسير الظواهر و محاولة معالجتها بالأسلوب العلمي...الخ واعتبر مصطلح التحديث modernization ، من أكثر المصطلحات دقة من حيث الزمان و الثقافة. فهو عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات السكن، الاتصالات، التغيرات الثقافية...الخ، فهو لا يمس الجانب التكنولوجي فقط.

وعموما فالتحديث هو عملية التغير الاجتماعي الذي يقود إلى تحقيق التنمية التي هي مطلب الجميع، ويلتقيان في تجاوزهما النمو الذي يمثل فقط الجزء الاقتصادي من هذا التغير إلى إحداث آثار اجتماعية و سياسية.

أما النمو فهو العملية و الثقافية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة، وعلى سبيل المثال يمكن طرح مسألة النمو السكاني، الذي هو عبارة عن التزايد في عدد السكان و الأفراد الطبيعي في أي مجتمع، و هو أمر قد يؤدي إلى تراكمات تحدث أثرها بعد فترة من الزمن سواء كتأثيرات إيجابية أو سلبية، فيعتبر هذا النوع من النمو عبئا زائدا على التنمية. (فريمش مليكة: مرجع سابق، ص ص58/56).

مبادئ التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة مبادئ ومن بينها ما يلي:

- **تحديد الأولويات بعناية :** لقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد التشدد في وضع الأولويات وهذا ما تسعى إليه معظم الدول و المنظمات الدولية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية و الإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة.
- **الاستفادة من كل دولار**: و المقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الاقتصاديين و المختصين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل لذلك.
- **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع و في نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها.
- **استخدام أدوات السوق:** كاستخدام الضريبة مثلا من أجل تخفيض الإضرار البيئي.
- **العمل مع القطاع الخاص**: أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات و إنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة و البيئة و توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات.
- **الاشتراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما و هو ما يجعل فرص النجاح قوية.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا قيام الحكومات و الدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير و إجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية.
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية أي يمكن للمديرين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث الهواء وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.
- **إدماج البيئة من البداية:** إن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل كلفة و أكثر فعالية من العلاج وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها و تجعل من الجانب البيئي

عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية.(سايح بوزيد: 2013 ، ص ص 89 90).

خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي النماذج التنموية في الاقتصاد، ويمكن إبرازها فيما يلي:

- **الديمومة و الاستمرارية:** وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء التجديد، و الصيانة للموارد. فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة، و عدالة في توزيعه و كفاءة عالية في استخدامه من جهة أخرى. بما يمكنها من الاستمرارية و الاستدامة.
- **تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي:** يجب أن يخضع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة و الناضبة للتسيير الإيكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين الأجيال، من خلال إدارة الجودة في الاستخدام العادل، بحيث يحسن البيئة و يحافظ عليها و يخلق الانسجام بين مساعي التنمية و قيود البيئة.
- **التنمية المستدامة مشروع عالمي:** تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة و المستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، و إجراء تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج و الاستهلاك، و تحقيق أهداف الألفية و الارتقاء لمستوى المعيشة للفئات الأكثر حرمانا.
- التنمية المستدامة تعتمد على مداخل و أسس بيئية أهمها:

- **قاعدة المدخلات:** وتشمل سيناريوهات استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة أو معدل تجددها في الطبيعة. و الموارد غير المتجددة يتم استغلالها بعقلانية، و بأقصى قدر من الكفاءة، وتجدر الإشارة إلى قاعدة و التي تنص على أن الناتج من استخدام الموارد الناضبة أو غير المتجددة يجب استخدام جزء منه في تلبية و إشباع الحاجات الحالية، واستثمار باقي العوائد في مشاريع تخدم مصالح الأجيال المستقبلية.

- **قاعدة المخرجات:** يجب أن لا يتجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة، أي عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم الإضرار بها.(حنيش أحمد، بوضياف حفيظ: مرجع سابق، دص).

و للتنمية المستدامة خصائص أخرى تتمثل في ما يلي:

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب، و تبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي.
- عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي و الأنظمة البيئية و الانتفاع بها حاليا و مستقبلا.
- تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها- فهي تنمية تهتم بمصير و مستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي.
- عملية متعددة و مترابطة الأبعاد نقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و التنمية البيئية من جهة أخرى.
- استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره و بالتالي إجراء التجديد و الصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية نسعى للحد من الفقر العالي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها و ذلك لشدة تداخل أبعادها.(سايح بوزيد: مرجع سابق، ص 90، 91).

متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

- ✓ **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:**

حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

- ✓ **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:**
التعرف على احتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
- ✓ **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:**
العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.
- ✓ **التنمية الاقتصادية الرشيدة:**
تبنى برامج اقتصادية مبنية على المعرفة
- ✓ **الحفاظ على البيئة:**
الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
- ✓ الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.
- ✓ توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنظمة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية(سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي: 1427ه،ص41)

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى حياة أفضل لأفراد المجتمع ومنها:

*تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية- المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

*تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية النوعية للنمو اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا وبصورة عادلة ومقبولة

*ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها من خلال الحلول المناسبة.

*إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية كافة ووضع الحلول الملائمة لها(هادي أحمد الفرّاجي: 2015، ص 183)

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في أربع نقاط أساسية وهي كالتالي:

تركز التنمية المستدامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي العيش والعمل للسكان، لاسيما في المناطق الحضرية والريفية، كما تمثل المبادئ الثلاثة المؤسسة للتنمية المستدامة وهي: التشاور، الحوار، المشاركة بالإضافة إلى التضامن، باعتبارها آليات تهدف إلى:

1- المشاركة في تحسين الإطار الحياتي للإنسان في جميع المستويات
2- التشاور بين مختلف الفاعلين من القطاعات المحلية العامة والخاصة
3- الحوار بين المستويات المجتمعية في عملية اتخاذ القرار
4- التضامن مع الفئات الاجتماعية ذات الحالات الخاصة (قديري شعيب: دسنة، ص38)

أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

***البعد الاقتصادي:**

تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

***البعد البيئي:**

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانحراف التربة.

***البعد الاجتماعي:**

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.(مراد ناصر:2010،ص136)

مؤشرات التنمية المستدامة:

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين والمختصين من بلورة وتحديد مؤشرات لها، وتبقى المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة من الأمم المتحدة تعتبر الأهم، حيث وضعت 59 مؤشر تصنفها بناءا على أربع معايير اقتصادية، اجتماعية وبيئية ومؤسسية، وسنقوم بعرض موجز لبعض هذه المؤشرات:

1- **القضاء على الانفجار السكاني:** ويقصد نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية ويمثل القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا لتحقيق التنمية المستدامة
2- **تحقيق الأمن الغذائي:** حيث تعتبر التنمية الغذائية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك إيجاد مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات.
3- **دعم برامج تنظيم الأسرة:** خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو السكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والالتزام.
4- **التخفيف من حدة الفقر:** حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية ومؤشرا للتنمية واستدامتها.
5- **دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:** باعتبارها تمثل نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة ومحور التنمية
6- **الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:** حيث يتحقق ذلك من خلال بيئة مصانة غير مستنزفة

7- **مكافحة التصحر:** حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته.

8- **قضية الطاقة:** حيث أن نقص المصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الأحفورية "غير المتجددة" وتنمية مصادر الوقود البيولوجيا من خلال خطط وطنية.

9- **النفايات وإعادة التدوير:** ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي، الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بقليل حجم هذه النفايات، فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال

10- **المحميات الطبيعية الحيوية:** ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، إجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية البيئية

11- **صون الغابات والقضاء على القطع الجائر للأشجار:** بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة(خالد مصطفى قاسم: 2012، ص150)

معيقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية و البطالة.
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق و الخدمات الحضرية.
- تلوث الجو و الهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج.
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل و أخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة. (سايح بوزيد:2013،ص 441)

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا العمل، يتضح لنا من خلاله أن التنمية المستدامة هي عملية معقدة و متشابكة الأبعاد، يتطلب تحقيقها تكاثف جهود الدول و خاصة النامية منها بتبني مخططات و برامج لمواجهة مختلف التحديات و العراقيل، و يمكن الأخذ بعين الاعتبار ببعض التوصيات التي يتراءى لنا أنها مساعدة في تحقيق هذا المراد مثل تنمية المناطق الغير حضرية للقضاء على الفقر و البطالة فيها، تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية، الحفاظ على البيئة كشرط أساسي قبل الشروع في عمليات التنمية الاقتصادية، الاستغلال الرشيد للطاقات غير المتجددة، إحلال الديمقراطية و مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات المصيرية، جعل التكنولوجيا و عموما العولمة ذات تأثير إيجابي على البيئة، تنويع المشاريع الاقتصادية بدعم الاستثمارات المحلية و الأجنبية في القطاعات غير النفطية...

التوصيات:

من خلال ما تم التطرق إليه حول التنمية المستدامة، ارتأى لنا تقديم مجموعة من التوصيات و هي كالتالي:

- ضرورة نشر الوعي حول أهمية التنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الأطراف المعنية من مؤسسات اقتصادية، اجتماعية، مجتمع مدني الخ وتكاثف جهودها بهدف الحفاظ على البيئة و بقائها.
- عقلنة استغلال الثروات الطبيعية و عدم استنزافها خاصة تلك الغير قابلة للتجدد مما يوفر حجم الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة لإشباع حاجاتها المختلفة.
- ضرورة تشجيع المبادرات الابتكارية الفردية و الجماعية ، و تنمية الاقتصاد المحلي من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات المحلية التي تسمح بخلق فرص شغل للمواطنين و بالتالي تحسين أوضاعهم المعيشية و الحد من مختلف أشكال الفقر.
- ضرورة محاربة و القضاء على ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه و مظاهره كونه يعد من أكبر المعيقات لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك بتظافر جهود جميع أطراف المجتمع من مسؤولين، مواطنين، جمعيات، مؤسسات...الخ.
- معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أضحت هاجسا يؤرق الدول النامية كونها تعيق تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يسمى بهجرة الأدمغة و التي تقوم الدول الأجنبية باستثمار الطاقات النازحة إليها في حين أن بلدانهم الأصلية بحاجة إليهم لتطوير مختلف القطاعات التنموية.

قائمة الهوامش و الإحالات:

1. فريمش مليكة: دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012. ص45
2. مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، مجلة التواصل، العدد 26 جوان 2010. ص 133
3. سلسلة دراسات مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع و المأمول، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر1427 ه. د ص.
4. حنيش أحمد، بوضياف حفيظ: التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول – يومي 23-24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر .دص
5. سايح بوزيد: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013 ، ص ص 89 90
6. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الحادي عشر،جامعة الملك عبد العزيز، 1427،ص41.
7. هادي أحمد الفرّاجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، ط1، عمان، دار كنوز المعرفة، 2015.ص183
8. قديري شعيب، تخطيط وتسيير المجال السياحي لولاية بسكرة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.ص38
9. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية والمستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ط3،الإسكندرية،2012.ص136

- قائمة المراجع:

1. فريمش مليكة: دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
2. مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، مجلة التواصل، العدد 26 جوان 2010.
3. سلسلة دراسات مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع و المأمول، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر1427 ه.
4. حنيش أحمد، بوضياف حفيظ: التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول – يومي 23-24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر.
5. سايح بوزيد: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013 ،.
6. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الحادي عشر،جامعة الملك عبد العزيز، 1427،ص41.

7. هادي أحمد الفرّاجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، ط1، عمان، دار كنوز المعرفة، 2015.
8. قديري شعيب، تخطيط وتسيير المجال السياحي لولاية بسكرة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
9. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية والمستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ط3،الإسكندرية،2012.